Le Chef de l'Etat appelle à accélérer l'audit des recrutements dans la fonction publique

Kaïs Saïed a présidé, jeudi 1er février, au Palais de Carthage, une séance de travail consacrée à l'audit des recrutements dans la fonction publique.

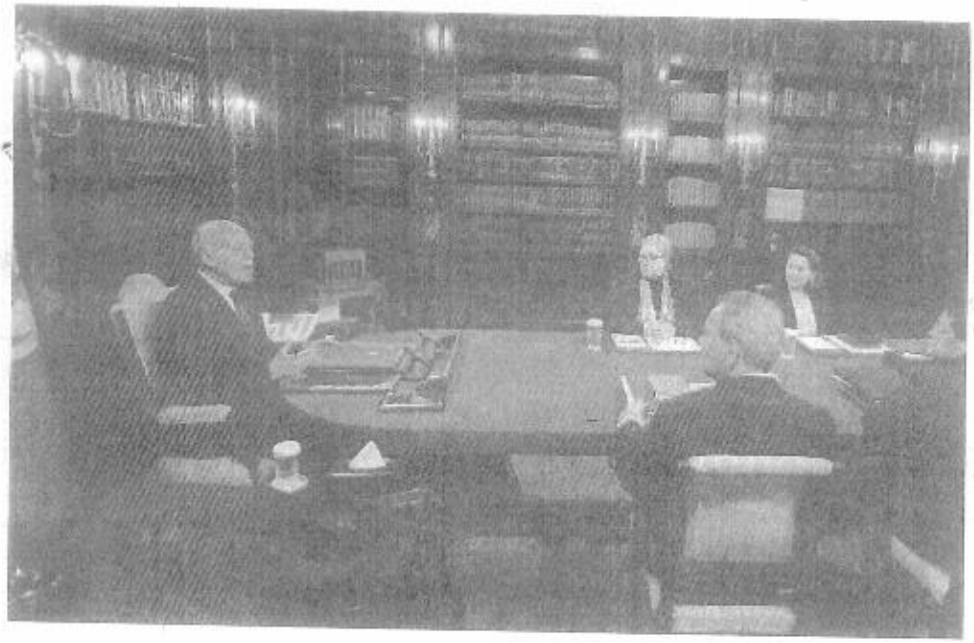

La séance a été marquée par la présence du Chef du gouvernement Ahmed Hachani, de la ministre de la Justice Leïla Jaffel, de la ministre des Finances, Sihem Boughdiri Nemsia, et de la ministre de l'Industrie, des Mines et de l'énergie, Fatma Thabet Chiboub.

A cette occasion, le Chef de l'Etat a appelé à accélérer l'audit des recrutements dans la fonction publique et à faire porter la responsabilité aux agents de l'Etat en cas de manquements ou de négligence. «Les services fournis par l'administration tunisienne sont garantis par la loi», a-t-il lancé, appelant à poursuivre toute personne qui refuse de coopérer dans ce sens. Tout refus de travail et de fournir des services administratifs doit être sanctionné», a averti le Président Saïed.

Dans le même sillage, le Chef de l'Etat a passé en revue le dossier des diplômés du supérieur en chômage en évoquant la corruption dans les recrutements.

Le Président Saïed s'est interrogé sur les critères requis dans le processus de recrutement quand la candidature d'un titulaire d'un doctorat est rejetée alors que la candidature d'un autre qui n'a même pas obtenu son certificat d'études primaires est retenue. Ce dernier bénéficie en plus d'avantages tels que le logement, la fonction et la voiture, a regretté Saied.

Pour le Chef de l'Etat, de nombreux responsables au sein de l'Etat ne remplissent pas aujourd'hui leurs obligations, et ce, n'est pas par négligence, mais plutôt pour des raisons politiques. «Le service public de l'Etat doit être mis à l'écart de tout tiraillement politique, a-t-il dit.

Par ailleurs, le Président Saïed a souligné que l'Etat ne renoncera jamais à ses institutions, appelant, dans ce contexte, à assainir de nombreux établissements comme la Société tunisienne du sucre, la société tunisienne de sidérurgie (ElFouladh), et la Société nationale de cellulose et de papier alfa (Sncpa) à Kasserine.

Dans le même registre, le Chef de l'Etat a appelé à engager des poursuites pénales contre toute personne qui serait impliquée dans le détournement des fonds publics, réaffirmant que les richesses de la Tunisie doivent être distribuées de manière équitable et loin des groupes criminels et des lobbys.

الصحافة اليوم
السبت 3 فيفري 2024

التدقيق في الانتدابات وتطهير المؤسسات والمنشآت العمومية:

أهم محاور جلسة عمل بقصر قرطاج

مثلت مسألة التدقيق في الانتدابات وتطهير المؤسسات والمنشآت العمومية أهم محاور جلسة عمل عقدها رئيس الجمهورية، قيس سعيّد، عصر، أول أمس الخميس، بقصر قرطاج، مع كل من رئيس الحكومة، أحمد الحشّاني، ووزيرة العدل، ليلى جفّال، ووزيرة المالية، سهام نمصية، ووزيرة الصناعة والمناجم والطاقة، فاطمة ثابت شيبوب.

ودعا قيس سعيّد، وفق بلاغ أصدرته رئاسة الجمهورية، إلى ضرورة الإسراع في عمليات التدقيق في الانتدابات، التّي تمّت دون وجه قانوني وتحميل كل مسؤول، مسؤوليته في صورة إخلاله بواجباته، لاسيما، المتعلق منها بتقديم الخدمات التي يفرض القانون عليه تقديمها لكل منظوري الإدارة معتبرا أن رفض إسداء هذه الخدمات هو خطأ لا يجب أن يبقى دون جزاء تأديبي.

ولفت رئيس الجمهورية الانتباه إلى أن بعض موظفي الدولة يتراخون في القيام بواجباتهم لاسباب سياسية في حين أن المرافق العمومية للدولة يجب أن تقوم على مبدإ أساسي وهو مبدأ الحياد مضيفا أن كل من دأب على عدم تحمّل المسؤولية أو على خدمة جهة معينة أو ينتظر موعدا انتخابيا، لا يجب أن يبقى خارج دائرة المحاسبة.

كما تطرّق رئيس الجمهورية إلى ملف أصحاب الشهادات الجامعية العليا العاطلين عن العمل بسبب الفساد في الانتدابات، وفق نص البلاغ، مشيرا إلى أن بعض من تم انتدابهم لم يتحصلوا على الشهادة الابتدائية وتمتعوا بامتيازات وظيفية في حين أن من بين المترشحين للوظيفة حائزون على شهادة الدكتوراه.

على صعيد آخر، شدّد رئيس الجمهورية، على أنه لا مجال للتفريط في المؤسسات والمنشآت العمومية، حاثا على الإسراع في تطهيرها ممّن اندسوا فيها وعبثوا بمُقدّرات الشعب وثرواته مثلما حصل في الشركة التونسية للسكر ومعمل الفولاذ والشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق بالقصرين.

ودعا رئيس الجمهورية إلى إثارة تتبعات جزائية ضدّ كل من تصافرت القرائن والأدلّة على تورطه في نهب أموال الشعب.

واعتبر قيس سعيّد أن تونس تتوفر بها عديد الخيرات، التي يجب أن تُوزّع على قاعدة العدل والإنصاف، بالنسبة لكل المواطنين والمواطنات وفي كل الجهات على قدم المساواة مؤكدا أن ثروات البلاد لا يجب أن تظل غنيمة بأيدي عصابات أو لوبيات مازالت تعتقد أنها قادرة على التحكم في مفاصل الدولة وتبقى خارج دائرة المحاسبة وفوق القانون.

وكان رئيس الجمهورية قد زار، مساء الأربعاء الفارط، مقر الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق بالقصرين، حيث قال "لن نقبل بأي ثمن ولسنا مستعدين لأن نفرط في مؤسساتنا ومنشآتنا العمومية، التي تآكلت العديد من تجهيزاتها لانها كنز من كنوز تونس".

سعيّد: 'مؤتمنون على وظائف بالدولة يتراخون في واجباتهم لأسباب سياسية'

23:03 2024/02/01

أشرف رئيس الجمهورية قيس سعيّد، عصر اليوم الخميس 1 فيفري 2024 بقصر قرطاج، على جلسة عمل ضمّت كلا من أحمد الحشّاني، رئيس الحكومة، و ليلى جفّال، وزيرة العدل، وسهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية، وفاطمة ثابت شيبوب، وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أن عددا غير قليل ممّن هم مؤتمنون على وظائف داخل الدولة يتراخون في القيام بواجباتهم لا لعادتهم في التراخي بل لأسباب سياسية في حين أن المرافق العمومية للدولة يجب أن تقوم على مبدأ أساسي وهو مبدأ الحياد.. ومن دأب على عدم تحمّل المسؤولية أو على خدمة جهة معينة أو ينتظر موعدا انتخابيا أو يساهم في إدارة مرفق عمومي واضعا في الاعتبار ولاءه لحزب لا يجب أن يبقى خارج دائرة المحاسبة.

لا مجال للتفريط في المؤسسات العمومية..

على صعيد آخر، شدّد رئيس الجمهورية، مجددا، على أنه لا مجال للتفريط في المؤسسات والمنشآت العمومية، وعلى أنه يجب القيام بسرعة بتطهيرها ممّن اندسوا فيها وعبثوا بمُقدّرات الشعب وثرواته كما هو الشأن، على سبيل المثال لا الحصر، بالنسبة إلى الشركة التونسية للسكر ومعمل الفولاذ ومعمل الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق بالقصرين.
ودعا رئيس الجمهورية إلى إثارة تتبعات جزائية ضدّ كل من تضافرت القرائن بل الأدلّة على تورطه في نهب أموال الشعب.

وخلُص رئيس الجمهورية إلى التأكيد على أن تونس أنعم الله تعالى عليها بكل الخيرات التي يجب أن تُوزّع على قاعدة العدل والإنصاف بالنسبة إلى كل المواطنين والمواطنات وفي كل الجهات على قدم المساواة، ولا يمكن أن تبقى ثروات بلادنا غنيمة بأيدي عصابات أو لوبيات مازالت تعتقد أنها قادرة على التحكم في مفاصل الدولة وتبقى خارج دائرة المحاسبة وفوق القانون.

رئيس الدولة: أصحاب الشهائد عاطلون عن العمل بسبب الفساد في الانتدابات

22:47 2024/02/01

أشرف رئيس الجمهورية قيس سعيّد، عصر اليوم الخميس 1 فيفري 2024 بقصر قرطاج، على جلسة عمل ضمّت كلا من أحمد الحشّاني، رئيس الحكومة، و ليلى جفّال، وزيرة العدل، وسهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية، وفاطمة ثابت شيبوب، وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة.

وأكّد رئيس الجمهورية، في مستهلّ هذه الجلسة، على ضرورة الإسراع في عمليات التدقيق في الانتدابات التي تمّت دون وجه قانوني، إلى جانب ضرورة تحميل كل مسؤول، مهما كانت وظيفته، لمسؤوليته في صورة إخلاله بواجباته، وخاصة في تقديم الخدمات التي يفرض القانون عليه تقديمها لكل منظوري الإدارة، فرفض إسداء هذه الخدمات هو خطأ لا يجب أن يبقى على الأقل دون جزاء تأديبي.

كما تطرّق رئيس الجمهورية إلى ملف أصحاب الشهادات الجامعية العليا العاطلين عن العمل بسبب الفساد في الانتدابات. فأي مقياس للانتداب إذا كان المترشح لوظيفة متحصلا على شهادة الدكتوراه في حين أن الذي يتم انتدابه لم يتحصل حتى على الشهادة الابتدائية ويتمتّع، أكثر من ذلك، بامتيازات وظيفية كالمسكن والسيارات وغيرها؟

nessma.tv

رئيس الجمهورية: خيرات البلاد يجب أن توزع بالمساواة.. لا يمكن أن تبقى الثروات غنيمة بأيدي عصابات أو لوبيات

نسمة

3–4 minutes

شدّد رئيس الجمهورية، خلال إشرافه على جلسة عمل عصر اليوم الخميس 1 فيفري 2024، على أنه "لا مجال للتفريط في المؤسسات والمنشآت العمومية، وعلى أنه يجب القيام بسرعة بتطهيرها ممّن اندسوا فيها وعبثوا بمُقدّرات الشعب وثرواته كما هو الشأن، على سبيل المثال لا الحصر، بالنسبة إلى الشركة التونسية للسكر ومعمل الفولاذ ومعمل الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق بالقصرين".

ودعا رئيس الجمهورية إلى إثارة تتبعات جزائية ضدّ كل من تضافرت القرائن بل الأدلة على تورطه في نهب أموال الشعب.
وخلص رئيس الجمهورية إلى التأكيد على أن تونس أنعم الله تعالى عليها بكل الخيرات التي يجب أن تُوزّع على قاعدة العدل والإنصاف بالنسبة إلى كل المواطنين والمواطنات وفي كل الجهات على قدم المساواة، ولا يمكن أن تبقى ثروات بلادنا غنيمة بأيدي عصابات أو لوبيات مازالت تعتقد أنها قادرة على التحكم في مفاصل الدولة وتبقى خارج دائرة المحاسبة وفوق القانون.

وأكد رئيس الجمهورية، في سياق آخر على ضرورة الإسراع في عمليات التدقيق في الانتدابات التي تمّت دون وجه قانوني، إلى جانب ضرورة تحميل كل مسؤول، مهما كانت وظيفته، لمسؤوليته في صورة إخلاله بواجباته، وخاصة في تقديم الخدمات التي يفرض القانون عليه تقديمها لكل منظوري الإدارة، فرفض إسداء هذه الخدمات هو خطأ لا يجب أن يبقى على الأقل دون جزاء تأديبي.

كما تطرّق رئيس الجمهورية إلى ملف أصحاب الشهادات الجامعية العليا العاطلين عن العمل بسبب الفساد في الانتدابات. فأي مقياس للانتداب إذا كان المترشح لوظيفة متحصلا على شهادة الدكتوراه في حين أن الذي يتم انتدابه لم يتحصل حتى على الشهادة الابتدائية ويتمتع، أكثر من ذلك، بامتيازات وظيفية كالمسكن والسيارات وغيرها؟.

كما أشار رئيس الجمهورية إلى أن عددا غير قليل ممّن هم مؤتمنون على وظائف داخل الدولة يتراخون في القيام بواجباتهم لا لعادتهم في التراخي بل لأسباب سياسية في حين أن المرافق العمومية للدولة يجب أن تقوم على مبدأ اساسي وهو مبدأ الحياد. ومن دأب على عدم تحمّل المسؤولية أو على خدمة جهة معينة أو ينتظر موعدا انتخابيا أو يساهم في إدارة مرفق عمومي واضعا في الاعتبار ولاءه لحزب لا يجب أن يبقى خارج دائرة المحاسبة.

وضمت الجلسة كلا من أحمد الحشاني رئيس الحكومة، وليلى جفال وزيرة العدل، وسهام البوغديري نمصية وزيرة المالية، وفاطمة ثابت شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة.

nessma.tv

سعيد يؤكد ضرورة الإسراع في عمليات التدقيق في الانتدابات وتحميل المسؤوليات

نسمة

3–4 minutes

أكد رئيس الجمهورية قيس سعيد، خلال إشرافه على جلسة عمل عصر اليوم الخميس 1 فيفري 2024، على ضرورة الإسراع في عمليات التدقيق في الانتدابات التي تمّت دون وجه قانوني، إلى جانب ضرورة تحميل كل مسؤول، مهما كانت وظيفته، لمسؤوليته في صورة إخلاله بواجباته، وخاصة في تقديم الخدمات التي يفرض القانون عليه تقديمها لكل منظوري الإدارة، فرفض إسداء هذه الخدمات هو خطأ لا يجب أن يبقى على الأقل دون جزاء تأديبي.

كما تطرّق رئيس الجمهورية إلى ملف أصحاب الشهادات الجامعية العليا العاطلين عن العمل بسبب الفساد في الانتدابات. فأي مقياس للانتداب إذا كان المترشح لوظيفة متحصلا على شهادة الدكتوراه في حين أن الذي يتم انتدابه لم يتحصل حتى على الشهادة الابتدائية ويتمتّع، أكثر من ذلك، بامتيازات وظيفية كالمسكن والسيارات وغيرها؟.

كما أشار رئيس الجمهورية إلى أن عددا غير قليل ممّن هم مؤتمنون على وظائف داخل الدولة يتراخون في القيام بواجباتهم لا لعادتهم في التراخي بل لأسباب سياسية في حين أن المرافق العمومية للدولة يجب أن تقوم على مبدأ أساسي وهو مبدأ الحياد. ومن دأب على عدم تحمّل المسؤولية أو على خدمة جهة معينة أو ينتظر موعدا انتخابيا أو يساهم في إدارة مرفق عمومي واضعا في الاعتبار ولاءه لحزب لا يجب أن يبقى خارج دائرة المحاسبة.

على صعيد آخر، شدّد رئيس الجمهورية، مجددا، على أنه لا مجال للتفريط في المؤسسات والمنشآت العمومية، وعلى أنه يجب القيام بسرعة بتطهيرها ممّن اندسوا فيها وعبثوا بمُقدّرات الشعب وثرواته كما هو الشأن، على سبيل المثال لا الحصر، بالنسبة إلى الشركة التونسية للسكر ومعمل الفولاذ ومعمل الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق بالقصرين.
ودعا رئيس الجمهورية إلى إثارة تتبعات جزائية ضدّ كل من تضافرت القرائن بل الأدلّة على تورطه في نهب أموال الشعب.
وخلص رئيس الجمهورية إلى التأكيد على أن تونس أنعم الله تعالى عليها بكل الخيرات التي يجب أن توزّع على قاعدة العدل والإنصاف بالنسبة إلى كل المواطنين والمواطنات وفي كل الجهات على قدم المساواة، ولا يمكن أن تبقى ثروات بلادنا غنيمة بأيدي عصابات أو لوبيات مازالت تعتقد أنها قادرة على التحكم في مفاصل الدولة وتبقى خارج دائرة المحاسبة وفوق القانون.

وضمت الجلسة كلا من أحمد الحشاني رئيس الحكومة، وليلى جفال وزيرة العدل، وسهام البوغديري نمصية وزيرة المالية، وفاطمة ثابت شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة.

tuniscope.com

رئيس الجمهورية: مُؤتمَنون على وظائف داخل الدولة يتراخون في القيام بواجباتهم لأسباب سياسية

~3 minutes

رئيس الجمهورية: مُؤتمَنون على وظائف داخل الدولة يتراخون في القيام بواجباتهم لأسباب سياسية

أشرف رئيس الجمهورية قيس سعيّد، عصر اليوم الخميس 1 فيفري 2024 بقصر قرطاج، على جلسة عمل ضمّت كلا من السيّد أحمد الحشّاني، رئيس الحكومة، والسيدات ليلى جفال، وزيرة العدل، وسهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية، وفاطمة ثابت شيبوب، وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة.

وأكد رئيس الجمهورية، في مستهلّ هذه الجلسة، على ضرورة الإسراع في عمليات التدقيق في الانتدابات التي تمّت دون وجه قانوني، إلى جانب ضرورة تحميل كل مسؤول، مهما كانت وظيفته، لمسؤوليته في صورة إخلاله بواجباته، وخاصة في تقديم الخدمات التي يفرض القانون عليه تقديمها لكل منظوري الإدارة، فرفض إسداء هذه الخدمات هو خطأ لا يجب أن يبقى على الأقل دون جزاء تأديبي.

كما تطرّق رئيس الجمهورية إلى ملف أصحاب الشهادات الجامعية العليا العاطلين عن العمل بسبب الفساد في الانتدابات. فأي مقياس للانتداب إذا كان المترشح لوظيفة متحصلا على شهادة الدكتوراه في حين أن الذي يتم انتدابه لم يتحصل حتى على الشهادة الابتدائية ويتمتع، أكثر من ذلك، بامتيازات وظيفية كالمسكن والسيارات وغيرها؟

كما أشار رئيس الجمهورية إلى أن عددا غير قليل ممّن هم مؤتمنون على وظائف داخل الدولة يتراخون في القيام بواجباتهم لا لعادتهم في التراخي بل لأسباب سياسية في حين أن المرافق العمومية للدولة يجب أن تقوم على مبدأ أساسي وهو مبدأ الحياد. ومن دأب على عدم تحمّل المسؤولية أو على خدمة جهة معينة أو ينتظر موعدا انتخابيا أو يساهم في إدارة مرفق عمومي واضعا في الاعتبار ولاءه لحزب لا يجب أن يبقى خارج دائرة المحاسبة.

tuniscope.com

قيس سعيد: أصحاب الشهائد العليا عاطلون عن العمل بسبب الفساد في الانتدابات

4–5 minutes

قيس سعيد: أصحاب الشهائد العليا عاطلون عن العمل بسبب الفساد في الانتدابات

أشرف رئيس الجمهورية قيس سعيّد، عصر اليوم الخميس 1 فيفري 2024 بقصر قرطاج، على جلسة عمل ضمّت كلا من السيّد أحمد الحشّاني، رئيس الحكومة، والسيدات ليلى جفّال، وزيرة العدل، وسهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية، وفاطمة ثابت شيبوب، وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة.

وأكد رئيس الجمهورية، في مستهلّ هذه الجلسة، على ضرورة الإسراع في عمليات التدقيق في الانتدابات التي تمّت دون وجه قانوني، إلى جانب ضرورة تحميل كل مسؤول، مهما كانت وظيفته، لمسؤوليته في صورة إخلاله بواجباته، وخاصة في تقديم الخدمات التي يفرض القانون عليه تقديمها لكل منظوري الإدارة، فرفض إسداء هذه الخدمات هو خطأ لا يجب أن يبقى على الأقل دون جزاء تأديبي.

كما تطرّق رئيس الجمهورية إلى ملف أصحاب الشهادات الجامعية العليا العاطلين عن العمل بسبب الفساد في الانتدابات. فأي مقياس للانتداب إذا كان المترشح لوظيفة متحصلا على شهادة الدكتوراه في حين أن الذي يتم انتدابه لم يتحصل حتى على الشهادة الابتدائية ويتمتّع، أكثر من ذلك، بامتيازات وظيفية كالمسكن والسيارات وغيرها؟

كما أشار رئيس الجمهورية إلى أن عددا غير قليل ممّن هم مؤتمنون على وظائف داخل الدولة يتراخون في القيام بواجباتهم لا لعادتهم في التراخي بل لأسباب سياسية في حين أن المرافق العمومية للدولة يجب أن تقوم على مبدأ أساسي وهو مبدأ الحياد. ومن دأب على عدم تحمّل

المسؤولية أو على خدمة جهة معينة أو ينتظر موعدا انتخابيا أو يساهم في إدارة مرفق عمومي واضعا في الاعتبار ولاءه لحزب لا يجب أن يبقى خارج دائرة المحاسبة.

على صعيد آخر، شدّد رئيس الجمهورية، مجددا، على أنه لا مجال للتفريط في المؤسسات والمنشآت العمومية، وعلى أنه يجب القيام بسرعة بتطهيرها ممّن اندسوا فيها وعبثوا بمُقدّرات الشعب وثرواته كما هو الشأن، على سبيل المثال لا الحصر، بالنسبة إلى الشركة التونسية للسكر ومعمل الفولاذ ومعمل الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق بالقصرين.

ودعا رئيس الجمهورية إلى إثارة تتبعات جزائية ضدّ كل من تضافرت القرائن بل الأدلّة على تورطه في نهب أموال الشعب.

وخلص رئيس الجمهورية إلى التأكيد على أن تونس أنعم الله تعالى عليها بكل الخيرات التي يجب أن تُوزّع على قاعدة العدل والإنصاف بالنسبة إلى كل المواطنين والمواطنات وفي كل الجهات على قدم المساواة، ولا يمكن أن تبقى ثروات بلادنا غنيمة بأيدي عصابات أو لوبيات مازالت تعتقد أنها قادرة على التحكم في مفاصل الدولة وتبقى خارج دائرة المحاسبة وفوق القانون.

...رئيس الجمهورية يدعو إلى إثارة تتبعات جزائية ضدّ كل من تورط في نهب أموال الشعب

وطنية (/ar/الاخبار/وطنية) / الخميس، 01 فيفري 2024 23:02

أشرف رئيس الجمهورية قيس سعيّد، عصر اليوم الخميس 1 فيفري 2024 بقصر قرطاج، على جلسة عمل ضمّت كلا من أحمد الحشّاني، رئيس الحكومة، و ليلى جفّال، وزيرة العدل، وسهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية، وفاطمة ثابت شيبوب، وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة.

وأكّد رئيس الجمهورية، في مستهلّ هذه الجلسة، على ضرورة الإسراع في عمليات التدقيق في الانتدابات التي تمّت دون وجه قانوني، إلى جانب ضرورة تحميل كل مسؤول، مهما كانت وظيفته، لمسؤوليته في صورة إخلاله بواجباته، وخاصة في تقديم الخدمات التي يفرض القانون عليه تقديمها لكل منظوري الإدارة، فرفض إسداء هذه الخدمات هو خطأ لا يجب أن يبقى على الأقل دون جزاء تأديبي.

كما تطرّق رئيس الجمهورية إلى ملف أصحاب الشهادات الجامعية العليا العاطلين عن العمل بسبب الفساد في الانتدابات، قائلا: "فأي مقياس للانتداب إذا كان المترشح لوظيفة متحصلا على شهادة الدكتوراه في حين أن الذي يتم انتدابه لم يتحصل حتى على الشهادة الابتدائية ويتمتّع، أكثر من ذلك، بامتيازات وظيفية كالمسكن والسيارات وغيرها؟"

كما أشار رئيس الجمهورية إلى أن عددا غير قليل ممّن هم مؤتمنون على وظائف داخل الدولة يتراخون في القيام بواجباتهم لا لعادتهم في التراخي بل لأسباب سياسية في حين أن المرافق العمومية للدولة يجب أن تقوم على مبدأ أساسي وهو مبدأ الحياد. ومن دأب على عدم تحمّل المسؤولية أو على خدمة جهة معينة أو ينتظر موعدا انتخابيا أو يساهم في إدارة مرفق عمومي واضعا في الاعتبار ولاءه لحزب لا يجب أن يبقى خارج دائرة المحاسبة.

على صعيد آخر، شدّد رئيس الجمهورية، مجددا، على أنه لا مجال للتفريط في المؤسسات والمنشآت العمومية، وعلى أنه يجب القيام بسرعة بتطهيرها ممّن اندسوا فيها وعبثوا بمقدّرات الشعب وثرواته كما هو الشأن، على سبيل المثال لا الحصر، بالنسبة إلى الشركة التونسية للسكر ومعمل الفولاذ ومعمل الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق بالقصرين.

ودعا رئيس الجمهورية إلى إثارة تتبعات جزائية ضدّ كل من تضافرت القرائن بل الأدلّة على تورطه في نهب أموال الشعب.

وخلُص رئيس الجمهورية إلى التأكيد على أن تونس أنعم الله تعالى عليها بكل الخيرات التي يجب أن تُوزّع على قاعدة العدل والإنصاف بالنسبة إلى كل المواطنين والمواطنات وفي كل الجهات على قدم المساواة، ولا يمكن أن تبقى ثروات بلادنا غنيمة بأيدي عصابات أو لوبيات مازالت تعتقد أنها قادرة على التحكم في مفاصل الدولة وتبقى خارج دائرة المحاسبة وفوق القانون...